التي اعتبرت المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، كبادرة على حسن نواياه عربياً.

وكان ثمة اتفاق بين مبارك والسادات على ان الوفد الفلسطيني في المفاوضات لن يكون بمفرده وإنما يساهم ضمن وفد مشترك مع الاردن. وعندما تطوّرت العلاقات المصرية ـ العربية بشكل عام، والمصرية ـ الفلسطينية بشكل خاص، أصرّت مصر بضرورة ان يكون للمنظمة دور في عملية تشكيل أو تسمية الوفد الفلسطيني الذي سيشارك في المفاوضات[١٧]. ولقد نجحت الدبلوماسية المصرية في فتح الحوار الامريكي ـ الفلسطيني، كما ان الوفد الفلسطيني الذي شارك في مفاوضات مدريد تمّت صياغته وتشكيله بالتعاون والتنسيق بين مصر والاردن والمنظمة.

التصوّر المصري لمضمون الحكم الذاتي

تكشف مراجعة الوثائق الاساسية التي نشرت عن اتفاقيتي كامب ديفيد، وكذلك تصريحات المسؤولين المصريين في الفترة ما بين العامين ١٩٧٩ و١٩٩٠ عن النقاط الآتية:

اولاً: الأساس القانوني لمفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني: لم يختلف او يتغيّر موقف ادارة الرئيس مبارك عن موقف الرئيس السادات من اعتبار قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ الاساس القانوني لمفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني. ففي مذكرة رسمية تقدّمت بها مصر في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٠ حدّدت فيها مطالبها بشأن اجراءات بناء الثقة، وطالبت اسرائيل بتأكيد استعدادها للتفاوض مع أي مجموعة فلسطينية تعلن قبولها للقرار المذكور[١٨].

ولقد استمر الرئيس مبارك في هذا الاتجاه. ففي النقاط العشر التي تقدّمت بها مصر الى اسرائيل ردّاً على مبادرة رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، اسحق شامير، التي طرحها في العام ١٩٨٩، كان قبول اسرائيل للمبادىء الاربعة للسياسة الاميركية في الشرق الاوسط التي تشمل قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس لحل النزاع والقبول بمبدأ الارض مقابل السلام، من النقاط الواردة في المبادرة المصرية ذات النقاط العشر[١٩].

ثانياً ـ جوهر الحكم الذاتي في الرؤية المصرية: لقد اختلفت الرؤية الساداتية للحكم الذاتي عن الرؤية التي تبنّاها الرئيس مبارك. فالرؤية الساداتية للحكم الذاتي قامت على المرتكزات الآتية:

- اجراء انتخابات في الارض المحتلة كافة، بما في ذلك الضفة الفلسطينية وقطاع غزة والقدس الشرقية.
- تنشأ عن هذه الانتخابات سلطة حكم ذاتي تضطلع، من ناحية، في ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات المنوطة بسلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلي، ومن ناحية أخرى، لها صلاحيات الاشتراك في المفاوضات حول الوضع النهائي للارض الفلسطينية الواقعة حالياً تحت الاحتلال.
- تبدأ بعد ذلك فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، ويتمّ سحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية لتحل سلطة الحكم الذاتي محلها. بعبارة اخرى، يتمّ انسحاب القوات المسلّحة الاسرائيلية ويعاد توزيع القوات الاسرائيلية المتبقّية في مواقع محددة.
- بعد ثلاث سنوات من قيام سلطة الحكم الذاتي يتمّ التوقيع على معاهدة سلام مع الاردن، وتشترك الاردن ومصر واسرائيل وسلطة الحكم الذاتي في تحديد المصير النهائي للارض المحتلة.
- إذا تمّ التوصل الى اتفاق بين تلك الاطراف، من حق ممثلي الشعب الفلسطيني التصويت